



الاقتصاد الفلسطيني و معوقات الاستثمار كأحد أهم معوقات التنمية

د. نسيم حسن أبو جامع

أستاذ الاقتصاد المساعد كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية جامعة الأزهر - غزة
فلسطين

dr_naseem_jamie@hotmail.com

المستخلص :

عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التنمية و الاعتماد على الذات خلال الخمس عشر سنة الماضية أثارت الكثير من التساؤلات ذات العلاقة بالتنمية الفلسطينية و معوقاتها بالرغم من التدفقات المالية من الدول المانحة و التي وضعت المشرع و المخطط الفلسطيني أمام قضية ملحة , وهي انه يجب عليه أي المخطط تحديد معوقات عملية التنمية الفلسطينية و التي كانت دائما تصطدم بالسياسة , فتقتل كل المحاولات وترجع الكره من جديد المحاوله و الخطأ .
كان لهذا الأثر الأكبر على إدارة و تطوير المواد و الاقتصاد و عدم بناء أي قدرة تنموية ذاتية في الاقتصاد الفلسطيني على مدار الأعوام السابقة و في أحيان أخرى هجرة بعض الاستثمارات من فلسطين . فقامت الدراسة بتحديد واقع كل من:

- الاقتصاد الفلسطيني و تحديد التراجع الواضح في النشاط الاقتصادي.
- واقع الاستثمار في فلسطين و تحديد المعوقات و المحفزات.
- الحالة التنموية كمحاولة لزيادة كفاءة المخطط في رفع الإنتاجية الاستثمارية للقطاعات المختلفة.
- حجم الادخار - صافي الاستثمار.
- متوسط دخل الفرد و الناتج المحلي في فلسطين.
- تفعيل دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية الفلسطينية من خلال تحسين أداء سوق فلسطين للأوراق المالية.
- تحديد قطاع التكنولوجيا كقطاع واعد لجذب مزيد من الاستثمارات للاقتصاد الفلسطيني من خلال رفع الإنتاجية الحدية لهذا القطاع.
- و خلصت الدراسة بتوجيه كل من المخطط و المستثمر و المشرع الاقتصادي الوطني نحو آليات يمكن لها أن ترفع من الإنتاجية الحدية للقطاعات المختلفة مما سيثجع على جذب و توجيه الاستثمارات المحلية و الأجنبية على حد سواء. كما أكدت الدراسة على أن تدني مستويات الإنتاجية الحدية و الزيادة في حجم النفقات الجارية المترامن مع انخفاض حجم النفقات التطويرية للموازنة العامة كان له الأثر الأكبر على مستوى التنمية الفلسطينية .
- أما حالة الانقسام الفلسطيني فكان لها الأثر القوي على انخفاض حجم الاستثمارات و تعطيل جذبها و استيعابها داخل الاقتصاد الفلسطيني و بالتحديد تعطيل كافة مشاريع البني التحتية لقطاع غزة.

Abstract:

The impact of incapability Of the Palestinian economy to develop in spite of all the financial flow from the donors force the planer and the legislatives to question their ability in providing the right bathe for the development their faller but them in front a main important question to find the main hindrance of development in the Palestinian economy ,but usually they stuck by the politicians and they go bake for tray and error.



Due to these faller the where unable to manage and develop the Palestinian natural resources for enhancing the human and social development for the past years .

The study came up to study the reality and find the main facts behind the Palestinian economy in the text of the Palestinian capital market through the study of the following:

Specifying the mean rezones for the pull back of the Palestinian economy activities.

Finding the hindrances and the incentives of investment in the Palestinian economy.

Advising and guiding the planers to increase their efficiency in the way of increasing the production efficiency of the different economic sectors in the economy.

Activate the investment role in development process by improving the Palestinian capital market activities to attract the different investors locally or foreign once.

The technology sector proved to be the most promising sector due to the high rate of return on capital and highest productivity of capital.

Concluding by redirecting the tension of the planers and the legislatives to invent much more effective measures to increase the productivity and attracting the investors into Palestine. The study also concentrated on the decline in marginal productivity with the increase of the current expenditures and decline in the development expenditures in the government balance sheet had an adverse affect on the development prose's.

The divorce state between Gaza and west bank had its impact on the decline of the investment values and retune blocking some major infrastructure projects spicily in Gaza due to donors willpower.

مقدمة:

إن المعاناة التراكمية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والناجمة عن ضغوط محلية وإقليمية دولية تتطلب دور إيجابي من صناع القرار الفلسطيني في عملية إدارة وتطوير المواد والاقتصاد الغير متوفرة أصلا وإن توفرت تتوفر بندرة شديدة جدا إما من مانحين أو باستحياء من عوائد الإيرادات المحلية ولأن هذه المشاكل بعضها مزمن مثلا عدم توفر رؤوس الأموال للزمه لعملية التنمية والبعض الآخر متغير مثل عجز الموازنات و الأضرار الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة و التي تطلب إنقاذ حكومي وكذلك تراجع إيرادات الدولة من المصادر المختلفة، والعلاقة الغير متكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي التي أدت إلى عدم بناء أي قدرة تنموية ذاتيه في الاقتصاد الفلسطيني على مدار الأعوام السابقة وفي أحيان أخرى هجرة بعض الاستثمارات من فلسطين إلى الدول المجاورة مثل إسرائيل، والأردن، و مصر و لعل من أهم مشاكل فترة الحصار الأخيرة وأكثرها تأثيرا على الاقتصاد نزوح رؤوس الأموال الفلسطينية الصغيرة إلى الخارج مما أدى إلى نقص بل نكاد أن نجزم انعدام الاستثمارات المحلية وخصوصا في قطاع غزة.

مشكلة البحث :



عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التنمية و الاعتماد على الذات خلال الخمس عشر سنة الماضية أثارت الكثير من التساؤلات ذات العلاقة بالتنمية الفلسطينية و معوقاتهما كما إن هذه التساؤلات طرحت الأسئلة التالية:

- مدى جدوى الاستثمار في فلسطين.
- هجرة رؤوس المال الفلسطيني.
- ما هي معوقات الاستثمار في فلسطين؟
- ومن أهم التساؤلات مدى العلاقة التي تربط الدخل بالاستثمار و الادخار في فلسطين.

أهداف الدراسة الحالية :

تهدف الدراسة الحالية إلى :

- (1) دراسة العلاقة ما بين الدخل و الادخار و الاستثمار في فلسطين
- (2) تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار.
- (3) محاولة لقياس الكفاية الحدية لرأس المال في فلسطين.
- (4) طرح و استعمال بعض النماذج الاستثمارية التنموية والتي قد تفيد في تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني كمحاولة لزيادة كفاءة المخطط في رفع الإنتاجية للاستثمار في فلسطين .
- (5) توفير أرضية علمية كقاعدة لدراسة تحليلية مستقبلية حول الاستثمارات الفلسطينية المحلية والأجنبية.

فرضيات البحث يرتكز البحث على الفرضيات التالية:

- 1- إن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ندرة الموارد لاستثمارات التنمية الذاتية نظرا لتدهور حجم الدخل كنتاج عن الحالة الاقتصادية للممارسات الإسرائيلية .
- 2- حالة الانقسام الفلسطيني كان لها الأثر الكبير على تدني مستوى أهم المؤشرات الاقتصادية وخصوصا في قطاع غزة.
- 3- إن الفرضيات السابقة أدت إلى خفض الإنتاجية الحدية لرأس المال أدت إلى خفض حجم الاستثمارات بأنواعها مما انعكس سلبا على سوق فلسطين للأوراق المالية في قدرته على جذب الاستثمارات و بالتالي على معدلات التنمية.

منهجية الدراسة:

للوصول إلى الأهداف السابقة تم الاعتماد على قاعدة معلوماتية أساسية من مصادر معلوماتية و إحصائية تمثل في :

- 1- الحسابات القومية للأعوام 1996-2008
 - 2- سلسلة الحسابات القومية عن سلطة النقد الفلسطيني مع ما ورد في تقارير التنمية الاقتصادية للأعوام 1999 - 2006
 - 3- حسابات الناتج المحلي الصادرة عن سلطة النقد.
 - 4- نشرات دولية مختلفة ذات صلة منها محلية مثل المراقب أعداد مختلفة.
- هذه القاعدة المعلوماتية ستستعمل من خلال الأسلوب التحليلي الوصف و الأسلوب الوصفي لتحقيق أهداف البحث.

مكونات البحث:

على ضوء ما تقدم سيتكون البحث من المحاور الرئيسية التالية:



المحور الأول : نظره عامة على الاقتصاد الفلسطيني من عام 199 - 2007 ورصد التغيرات الحادثة في كل من الناتج المحلي - حجم الادخار - صافي الاستثمار
المحور الثاني : تحديد و اقتراح احد النماذج التنموية لتفعيل دور الاستثمار في تنمية الاقتصاد الفلسطيني .
المحور الثالث :رصد جميع العوامل المؤثرة على الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.
المحور الرابع: النتائج و التوصيات التي يخرج بها الباحث من خلال بحثه.

الواقع الاقتصادي الفلسطيني من عام 1999 - 2007 .

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل عديدة وخطيرة بعضها مزمن (مشكلة الاحتلال ،والتبعية الاقتصادية) وبعضها مؤقت مثل (مشكلة الانقسام والمشاكل العالمية كارتفاع أسعار المواد الخام)وأخيرا أزمة السيولة العالمية كل هذه المشاكل تنعكس على أداء هذا الاقتصاد الفتي رغم صغر حجمه و حدائته إلا انه يتأثر بجميع النشاطات الاقتصادية التي تدور بالمحيط العالمي .

من دراسة الحسابات القومية للأعوام 2001-2008 يمكن تمثيل الأداء الاقتصادي الفلسطيني من عام 2001-2007 كآتي :

1-تراجع حجم الإيرادات الحكومية والضرائب بسبب الإغلاقات والحواجز والمعوقات التجارية المفروضة من قبل الجانب الإسرائيلي التي حدثت من النشاط الاقتصادي وما زاد المشكلة تعقيدا إضافة بناء جدار الفصل العنصري ليرفع من تعقيدات حربة حركة الأفراد و رؤوس الأموال بالإضافة إلى تقييد حركة عناصر الإنتاج.

2-توقف إسرائيل عن تسديد المقاصة البالغ حجمها شهريا بمتوسط قدره 50 مليون دولار أمريكي للسلطة الوطنية مما رفع حجم العجز المتفاقم المزمّن في ميزانية السلطة من 259 مليون دولار أمريكي لعام 2002 إلى 474 مليون دولار أمريكي لعام 2006 مما أدى إلى وقف الكثير من المشاريع التنموية المزمع تنفيذها على قاعدة الخطة الوطنية الفلسطينية.

3-ارتفاع الإنفاق الحكومي من 1251 مليون دولار أمريكي لعام 2002 إلى 1734 مليون دولار أمريكي لعام 2007 بسبب زيادة النفقات الجارية مما رفع نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من 79.9% لعام 2002 إلى 99.48% لعام 2006 مقابل انخفاض نسبة النفقات التطويرية من 7.89% لعام 2002 إلى 0.52% لعام 2006 .

هذه الأمور مجتمعة و أخرى زادت عجز الموازنة حيث ارتفعت نسبة العجز من 7% سنة 1999 إلى حوالي 25% لعام 2002 كنسبة من الناتج المحلي أما الإيرادات فتزداد كلما دفعت إسرائيل المقاصة كما في عامي 2004-2005 ولكن تعاود في الانخفاض عند وقف مستحقات المقاصة كما حدث في عام 2006 و امتنعت عن دفعها تماما بعد هذا العام .

4-إن فرض الحصار الظالم على قطاع غزة بعد 14/6/2007 أدى إلى تراجع كبير في إنتاجية الاقتصاد الغزي بشكل عام ، أما تأثيره القطاعي فكان أشد على القطاعات الاقتصادية.



4- ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى ما نسبته 65% لعدم دخول المواد الأولية لغزة كما أغلقت 4000 مؤسسة صناعية كان يعمل بها 35000 عامل و أوقف مشاريع إنشائية لقطاع الإنشاءات بقيمة 500 مليون دولار مما زاد من حجم أزمة السكن و توقف إيقاف 30000 عامل من عمال الإنشاءات في القطاع الخاص مما يعني تضرر حوالي 12000 من اسر العمال العاملين في قطاع غزة.

5- الانقسام وما ترتب عليه من سياسات قطع رواتب من رام الله أو سياسة التوظيف الحزبي و الفئوي في غزة وخلق سياسات اقتصادية منفصلة عن بعضها البعض وتفتت السياسة التنموية بين غزة و رام الله مما أدى إلى إيقاف الكثير من مشاريع للبنى التحتية نتيجة لوقف تمويلها من المانحين نتيجة للانقسام الحاصل بين شطري الوطن، أما حال موظفين السلطة الوطنية الفلسطينية فقد وصل عددهم في القطاع العام في نهاية 2007 إلى 120 ألف موظف محملين بسياسات حزبية مختلفة أدت في إلى تعطيل عمل بعض القطاعات بالكامل مثل إضراب موظفي قطاع الصحة الذي جمد عمل القطاع الصحي بالكامل، و كذلك قطاع التعليم وكل القطاع الحكومي التابع لحكومة ما قبل الانتخابات التشريعية السابقة.

6- الأزمات العالمية وتتمثل في ارتفاع الأسعار للمواد الأولية والمواد الغذائية حيث ارتفعت أسعار بعض الحبوب بنسبة 100% نتيجة مضاربة التجار العالميين أو الكوارث الطبيعية وأثر أزمة السيولة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني حيث انه اقتصاد استهلاكي مستورد لكثير من السلع من الخارج وكان لتذبذب أسعار العملات الأثر أيضا وخصوصا بسبب عدم وجود عمله سيادية فلسطينية للاقتصاد الفلسطيني ويتم التعامل في هذا الاقتصاد بخمس عملات غير فلسطينية¹.

7- التشوه الهيكلي في بنية الاقتصاد الفلسطيني الناتجة عن منع إسرائيل العمالة الفلسطينية من التوجه داخل الخط الأخضر مما حدا بالعمالة التوجه إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأقل مساهمة في الناتج المحلي وذات الدخل المتدنية نتيجة لعدم توفر فرص العمل المناسبة وكان لهذا التشوه الأثر الأكبر في إعادة ظهور العديد من المهن و الحرف التي انقرضت منذ عشرات السنين².

متوسط دخل الفرد و الناتج المحلي في فلسطين:

مع إن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد فتي سهل التكيف مع الظروف التي تحيط به إلا أن التدهور السريع والمبرمج في إجراءاته أصاب الاقتصاد في صميم بنيانه الهيكلي ومن أهم سمات هذا التأثير بداية التناقص في مستوى وحجم الدخل باستمرار مما يعكس هذا التدهور على بنيانه الهيكلي وهذا يتضح عند مقارنة نسبة متوسط الدخل الفلسطيني في السنوات

¹ طبقا لاتفاق باريس الاقتصادي لا يحق للسلطة الوطنية الفلسطينية إصدار عملتها الوطنية خلال المرحلة الانتقالية و بإمكانها التعامل بأي عمله من عملات دول الجوار أو أخرى بالتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية فتم التعامل بكل من الدولار الأمريكي، اليورو، الدينار الأردني الجنيه المصري و الشقيل الإسرائيلي.

² من بعض الأمثلة على المهن و الحرف التي عادت إلى الظهور بعد أن انقرضت صناعة الفخار، جر عربات يدوية 000 إلخ.



الماضية (2005,2004,2003,2002,2001,2000) مع متوسطه دخل سنة 1999 حيث كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي 1589 دولار لعام 1999 تتناقص ليصبح 1,178.1 دولار لعام 2007 يمكن لنا من النظر في جدول رقم (1) توضيح مقدار التناقص النسبي في النصيب الفرد من الناتج المحلي من عام 1999 و حتى عام 2007 على اعتبار أن سنة 1999 سنة أساس.

أما المؤشرات الأخرى الواردة في الجدول رقم (1) فهي تؤكد تدني الناتج المحلي ليصبح 4,135.8 مليون دولار أمريكي لعام 2007 بعدما كان 4,511.7 مليون دولار أمريكي لعام 1999 وزلللك بانخفاض قدرة حوالي 8,5%, أما متوسط دخل الفرد فقد انخفض بحوالي 26% لنفس الفترة.

جدول رقم 1 نصيب الفرد من الناتج المحلي

السنة	نسبة دخل السنوي دخل 1999 %	متوسط الفرد من	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ب ملايين الدولارات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو نصيب الفرد من ج م ن	معدل البطالة %
1999	100		4,511.7	1,589.0	-	-
2000	92		3,050.8	1,416.88	-	-
2001	82		2,891.98	1,302.92	-	-
2002	73		3,838.9	1,156.8	(12.3)	31.3
2003	80		4,165.3	1,265.4	9.4	25.6
2004	82		4,247.7	1,310.3	3.5	26.8
2005	85		4,502.6	1,352.6	3.2	23.5
2006	76		4,107.0	1,201.5	(11.1)	23.6
2007	74		4,135.8	1,178.1	(2)	21.5

-بين الأقواس يعني أن الأرقام سالبة.

-نسبة متوسط دخل الفرد السنوي من دخل الفرد في عام 1999 على اعتبار أن سنة 1999 سنة أساس يعادل 1589 دولار و تحسب $92\% = 100\% \times 1589 / 1416.88$.

-المصدر: مجلة المراقب الصادرة عن معهد الأبحاث السياسية والاقتصادية ماس نيسان ابريل 2008، صفحة 5.

إن التراجع الواضح في النشاط الاقتصادي يرجع أهم أسبابه إلي تعنت الجانب الإسرائيلي المتعلقة بعدم دفع إسرائيل مستحقات المقاصة المتفق عليها في الاتفاقيات السياسية و الاقتصادية المتعاقبة و منع العمالة من التوجه لأماكن عملهم والإغلاقات التي كانت متكررة و



أصبحت دائمة في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، كل هذه الإجراءات أدت إلى عجز كبير في موازنة السلطة ونجم عنها عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على دفع الرواتب بالإضافة إلى فصل قطاع غزة وأثار الانقسام السلبية، ومشكلتي البطالة، والفقر المستفحلين، وحالة الركود التضخمي التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتشوه الهيكلي في بنية الاقتصاد الفلسطيني، والذي يتبين من خلال جدول رقم (2) و الذي يوضح مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الفلسطيني. إن الجدول (2) يبين الانخفاض الحادث في مساهمة القطاعات المختلفة للناتج المحلي وعلى سبيل المثال انخفاض مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي من 23,4% عام 2003 إلى 21,8% لعام 2007 بينما الانخفاض الحاصل في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من 10,1% في عام 2003 إلى 8,2% لعام 2007، أما القطاع العقاري 11,0% لعام 2003 لتصبح 8,2% لعام 2007 أما الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من 4,165.3 مليون دولار أمريكي إلى 4,135.8 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة الزمنية و بنسبة تغير قدرها (-0.7%).

كما ويلاحظ من الجدول السابق إن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي بامتياز لو تم مقارنة مساهمة هذا القطاع مع مساهمة القطاعات الأخرى بما فيها قطاع الصناعة التي تكاد تكون بسيطة من حيث مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي عندما كانت 11,8% لعام 2003 لتتخفض إلى 10,1% لعام 2007، أما الواردات فمساهمتها منخفضة وهذا مبين من خلال مساهمة العوائد الضريبية والإيرادات الحكومية في الناتج المحلي وهذا ما يطلق عليه التشوه الهيكلي في بنية الاقتصاد الفلسطيني حيث انخفضت من 11,3% لعام 2003 لتصبح 10,1% لعام 2007 .

جدول رقم 2

مساهمة أهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الفلسطيني

بالأسعار الثابتة على أساس أسعار 1997

النشاط الاقتصادي	2003	2004	2005	2006	2007
الخدمات	23.4	24.6	24.4	22.9	21.8
التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	11.8	13.2	12.5	12.9	12.8
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	11.3	8.2	9.9	11.2	10.1
الأنشطة العقارية و الإيجارية والتجارية	11.0	10.1	9.9	10.9	8.2
الزراعة وصيد الأسماك	10.1	7.5	6.9	8.1	8.3



4,135.8	4,107.0	4,502.6	4,247.7	4,165.3	الناتج المحلي الإجمالي ملايين الدولارات
---------	---------	---------	---------	---------	---

-المصدر: مجلة المراقب , معهد الأبحاث السياسية والاقتصادية ماس, نيسان 2008، صفحة7.

واقع الادخار والاستثمار في فلسطين:

من واقع الاقتصاد الفلسطيني ونظرا لتدهور الدخل الناتج عن المشاكل المحيطة و المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني إذا إن الدخل تتخضع مع مرور الزمن نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية في ظل, حصار خانق و إغلاق تام مفروض قسريا على هذا الاقتصاد الذي لا يملك من مقومات الصمود إلا الاستمرارية و الصمود القهري فقط في فلسطين وعليه فإن انخفاض الدخل أدى إلى انخفاض حجم الاستهلاك والادخار مما أدى إلى تتضاءل الفوائض المالية الموجهة نحو المؤسسات المالية والبنوك نظرا لانخفاض مستوى الدخل وبالتالي تقلص حجم الاستثمار. ناهيك عن الدمار اللاحق في القطاعات الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى الناتج عن الظروف السابقة الذكر وهي التشوه الهيكلي للحالة السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة بشكل عام و فلسطين بشكل خاص. يوضح جدول رقم (3) التغيرات الحادثة في كل من الناتج المحلي والادخار والاستثمار بالأسعار الثابتة ومقدره بملايين الدولارات.

جدول رقم 3

التغيرات الحادثة في كل من الناتج المحلي والادخار والاستثمار

السنة	الناتج المحلي	الإجمالي	فجوة الموارد	المحلي	المحلي	المحلي	المحلي	المحلي	المحلي	المحلي	المحلي	المحلي	المحلي	المحلي
2008	3917.8	6160.2	-2242.4	-1430.8	31	223.8	3	587.8	-47	811.6	39.5	20.72	-36.52	
2009	3556.4	5889.0	-2332.6	-1454.8	1	251.3	12	627.7	6	879.0	8	24.72	-40.87	
2010	3995.0	6618.6	-2623.6	-1551.0	6	321.9	28	749.6	19	1071.5	21	26.82	-58.85	
2011	4247.7	7106.6	-2858.9	-1792.0	15	323.0	3	743.9	-7	1066.9	4	25.12	-42.19	
2012	4583.9	7570.8	-3086.9	-1929.9	8	332.8	3	788.3	1	1086.9	1	24.34	-43.28	
2013	4407.8	6958.9	-2551.1	-1999.9	2	408.4	-48	962.9	17	1316.8	17	19.54	-47.27	
2014	4147.9	6414.9	-2267.0	-772.2	3	502.6	23	992.2	9	1494.8	14	36	18	
2015	4511.7	7436.2	-2924.5	-1042.1	34	319.3	36	1563.1	57	1882.4	25	41	23	
2016	4261.1	6701.5	-2440.4	-1090.6	4	232.1	27	1110.8	-28	1343.0	28	31.52	-25.75	



- إجمالي الناتج المحلي و الإنفاق المحلي والادخار والاستثمار بالأسعار الثابتة، GDB, GNI بالأسعار الثابتة وبملايين الدولارات
- المصدر إصدار سلطة النقد 2006:صفحة 54

تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال 2006 بالتطورات السياسية المحلية التي ألفت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام وعلى النشاط الاقتصادي والاجتماعية بشكل خاص، فالتراجع في حساباتها القومية كان من أبرز سمات هذه الأوضاع، بالإضافة إلى قطع المعونات، والمساعدات، ووقف الإيرادات الضريبية، وتشديد القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع، مما ترتب عليها تراجع في الإيرادات الحكومية ومن ثم تراجع مستويات السيولة العامة في الاقتصاد مما حال دون تدخل القطاع الخاص لإنعاش الحالة الاقتصادية فكان له الأثر السلبي على مستويات البطالة والفقير.

انعكست هذه التطورات على تراجع وهبوط مستوى الاستثمار شأنه شأن جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. فلو حظ أن الإنفاق الاستثماري تراجع خلال عام 2006 بنسبة 27.1% مقارنة مع نمو بنحو 1.9% عام 2005 ليشكل نسبة 19.3% من الناتج المحلي مقارنة ما كان عليه عام 2005 حوالي 24.1% وذلك جراء التراجع الكبير الذي طرأ على الاستثمار الحكومي وما لذلك من انعكاسات واضحة سواء على الاستثمار في البنية التحتية وبعض القطاعات الحيوية.

والمعروف أن الأراضي الفلسطينية في ظل ما تعانيه من نقص في الادخار الإجمالي كونه ادخاراً سالباً فإنها تعتمد في تمويل غالبية استثماراتها العامة على مساعدات الدول المانحة. هذا بالإضافة إلى قيام السلطة الفلسطينية باستخدام جزء كبير من الإنفاق الاستثماري لتمويل النفقات الجارية المتكررة والاستيراد من السلع والخدمات الأساسية من إسرائيل خاصة الطاقة والمحروقات.

كما تراجع الإنفاق الاستثماري الخاص الذي يشكل حوالي 5.1% من الناتج المحلي بنسبة 17.6% مقارنة مع نمو بنحو 1.4% عام 2005 جراء انعدام الاستقرار الأمني الذي كان له نتائج عكسية على القرارات الاستثمارية كما هو موضح في جدول رقم (4).

جدول رقم (4)

جدول يوضح نسبة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي:

البيان	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي					معدل النمو السنوي				
	2002	2003	2004	2005	2006	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمار	24.72	26.82	25.12	24.14	19.30	8.30	21.90	-0.43	1.87	-27.08

										الإجمالي
-17.57	+1.37	-0.76	19.42	6.79	15.14	16.73	17.51	18.76	17.65	الخاص
-48.52	3.03	0.34	28.09	12.29	4.17	7.39	7.60	8.06	7.07	العام

المصدر: التقرير السنوي الثاني عشر، سلطة النقد الفلسطينية، 2006.

أما بالنسبة لأداء سوق فلسطين للأوراق المالية ،فقد تأثر خلال عام 2006 بالإطرابات السياسية والاجتماعية التي سادت الأراضي الفلسطينية وما رافق هذه الإطرابات من انعدام لليقين السياسي والاقتصادي وتأثيره على القرارات الاستثمارية وتراجع جذب الاستثمار العربي الأجنبي إلى هذا السوق وهجرة رأس المال الفلسطيني . والتي انعكست سلبيا على كافة مؤشرات السوق باستثناء عدد من الشركات المدرجة متسببة في تراجع المؤشر العام لهذا السوق تراجعاً ملحوظاً بنسبة بلغت 46.4%.

ورغم من ذلك التشاؤم الذي ساد الاقتصاد إلا أن البنوك والمصارف لعبت دوراً ريادياً ،حيث وظفت جزءاً لا بأس به حوالي 3.2% من أموالها المتاحة في مجالات استثمارية مختلفة³ بقيمة 182.1 مليون \$. إلا إنها تراجعت بحوالي 30.2% وذلك لتراجع الاستثمارات الداخلية بنسبة 34.7% لتتخفف إلى 162.8 مليون \$، حيث استحوذت الاستثمارات الداخلية على نحو 89.4% من إجمالي الاستثمارات والخارجية كانت حصتها 10.6% من إجمالي الاستثمارات كما هو موضح في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5)

جدول يوضح توزيعات الاستثمار الإجمالي ما بين داخلي و خارجي:

2006	2005	2004	2003	الاستثمارات
19.33	11.57	21.65	14.50	(استثمارات خارجية) قصيرة الأجل (محفظة الأوراق المالية)
162.76	249.14	121.43	101.81	(استثمارات داخلية) طويلة الأجل (شركات ومؤسسات مالية)
182.09	260.71	143.05	116.31	مجموع الاستثمارات

المصدر: التقرير السنوي الثاني عشر، سلطة النقد الفلسطينية، 2006.

³ من هذه المجالات مؤسسات مصرفية تابعة و شقيقة ،شهادات ايداع ،أذونات وسندات مالية.....الخ.



وبالرغم من سوء الأوضاع الاستثمارية في فلسطين وتقييد نشاط صندوق الاستثمار الفلسطيني⁴، إلا أنه كان هناك بصيص من الأمل يحدوا ببعض المستثمرين تمثل بالنتائج المنبثقة عن مؤتمر الاستثمار في فلسطين والذي انعقد في بيت لحم في 2008/5/28، حيث أسفر عن العديد من الاتفاقيات الاستثمارية التي بلغت قيمتها نحو 1.4 بليون \$. إن تنفيذ هذه الاتفاقيات منوط بالاستقرار السياسي و الأمني يعيد المنال و لأن رأس المال جبان فإننا نشكك في إمكانية تنفيذ هذه الاتفاقيات التي وافق المشاركون على استثمار⁵ فيها بالقيم التالية:

- 650 مليون دولار سيتم استثمارها الوطنية (شركة هاتف جوال) جديدة.
- حوالي 530 مليون ستستثمر في قطاع العقارات.
- أما القطاع الصناعي حوالي 100 مليون دولار سيتم صرفها لتميمته.
- حوالي 65 مليون \$ خصصت لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ما قيمته 20 مليون \$ خصصت لقطاع التأمين.
- و كذلك خصص حوالي 12 مليون \$ لمجال الصناعات الغذائية.

بعد التعرف على الحالة الاقتصادية و الاستثمارية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني و متزامات معوقات الاستثمار المنعكسة على التنمية الفلسطينية وقبل تحديد هذه المعوقات بأنواعها المختلفة كان لا بد لنا من البحث عن احد النماذج الاقتصادية التي قد تساعد المخطط الاقتصادي الفلسطيني في تحسين السياسات المتبعة في تخطيط و رسم سياسات عملية التنمية الفلسطينية كمحاولة لتخفيف من حدة معوقات الاستثمار. إن الواقع و السمة التي اتسم بها الاقتصاد الفلسطيني في السنوات العشر الماضية وهي تحوله إلى اقتصاد خدماتي بلغت مساهمة قطاع الخدمات فيه إلى حوالي 2833.2 مليون دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي البالغ 4107.00 مليون دولار أمريكي لعام 2006 و توافر السمات التالية:

- زيادة مساهمة قطاع التكنولوجيا الذي يتمتع بمرونة عالية نتيج له هامشاً واسعاً للتحرك و المساهمة في مجال التنمية.

⁴ يعد صندوق الاستثمار الفلسطيني شركة مساهمة عامة محدودة، مستقلة مالياً وإدارياً، تسعى إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الحيوية الواعدة، وبالشراكة مع القطاع الخاص، وبطريقة مهنية عالية تقوم على أسس من الشفافية والمحاسبية، وبما يضمن تحقيق عائد مناسب ومستمر للمساهم، لتشكل هذه العوائد والموجودات احتياطاً وطنياً إستراتيجياً لكافة أبناء الشعب الفلسطيني.

www.america.gov/st/mideast 5



- قدرة هذا لقطاع على الصمود والتحدي، حيث كانت مؤسسات هذا القطاع الأقل تأثراً بالسياسات الإسرائيلية المعرقة للحركة والنمو الاقتصادي. فقد كانت أكبر مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني هي شركة مجموعة الاتصالات تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل للأيدي العاملة (5400) عامل وموظف⁶.
 - بلغ حجم المنشآت العاملة في قطاع الاتصالات الفلسطينية 2,966 منشأة، منها 1,948 منشأة في الضفة الغربية و1,018 منشأة في قطاع غزة.
 - توفر قاعدة واحدة من الموارد البشرية المؤهلة قوامها تصل إلى 1900 خريج سنوياً متخصصين في مجال الاتصالات و التكنولوجيا من الجامعات الفلسطينية.
 - العديد من المؤشرات التي تشجع على الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والاتصالات حيث تتوفر الموارد التالية:
 - 65 ألف خط اشتراك ADSL .
 - 80 % المواطنين يمتلكون هاتف نقالا.
 - 33% يمتلك جهاز حاسوب من الأسر الفلسطينية.
 - خدمة النفاذ المباشر للانترنت من مجموع سكان مناطق السلطة الفلسطينية بلغت 11% .
 - يعتبر نصف المجتمع الفلسطيني من الفئة العمرية عشر سنوات فأكثر يعرف استخدام الانترنت و مؤهل لاستعماله كبديل لحالة البطالة التي يعانيها
 - الدور الذي تلعبه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك رئيسي للتقدم وزيادة الدخل في معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، واثار التكنولوجيا على كافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وعلى الاقتصاد العالمي مع إمكانية استفادة من تطبيقات التكنولوجيا على جميع مجالات والعلوم.
 - تحقيق البلدان المنخفضة الدخل مثل (الهند) تقدما تكنولوجيا بسرعة تعادل سرعة التقدم الذي أحرزته الدول المرتفعة الدخل.
- العوامل التي ساعدت على تطبيق النموذج:**

6 -بيان صحفي عن إستراتيجية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية،الخميس 21/شباط/2008).



- أهمية تركيز الاستثمار في سوق التكنولوجيا نظراً لقيمته المضافة دائماً بازدياد ولأهميته من جهة مساندة للقطاعات الصناعية الأخرى وكونه قطاعاً إنتاجياً من جهة أخرى. حيث وصلت العائدات المالية للشركات العاملة في هذا القطاع إلى نحو 120 مليون \$ (لا تشمل عائدات مجموعة الاتصالات الفلسطينية) في الوقت الذي تبلغ فيه عدد الشركات المسجلة في اتحاد شركات أنظمة المعلومات 85 شركة عضو. وتتمركز معظمها في كلاً من مدينتي رام الله والبييرة وغزة.
- إن التبادل التجاري مع باقي العالم لسلع وخدمات التكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو المنفذ الرئيسي، حيث شكلت الواردات من خدمة التكنولوجيا المعلومات أعلى قيمة لها في عام 2007 نحو 36 مليون \$ فيما انخفضت في العام 2004 إلى نحو 20 مليون \$. كما بلغت الصادرات من خدمات التكنولوجيا المعلومات، حيث سجلت أعلى قيمة لها عام 2004 لتبلغ 11.5 مليون \$ فيما بلغت أدنى قيمة للصادرات حوالي 750 مليون \$ في 2001.
- ما نسبة 21.1% من إجمالي المنشآت في الأراضي الفلسطينية قد استخدمت الحاسوب في العام 2007، بواقع 23.1% في الضفة الغربية مقابل 16.3% في قطاع غزة. فيما بلغت نسبة المنشآت التي تستخدم الإنترنت 12.7% من إجمالي المنشآت، كما بلغت نسبة استخدام الإنترنت 67.8% بين المنشآت التي تستخدم الحاسوب، بواقع 68.0% في الضفة الغربية و 67.3% في قطاع غزة.
- بلغت نسبة المنشآت التي قامت بمعاملات تجارية إلكترونية سواء عبر الإنترنت أو الشبكات 2.1% من إجمالي المنشآت. أما المنشآت التي قامت بمعاملات تجارية (بيع) عبر الإنترنت من المنشآت التي تستخدم الحاسوب والإنترنت فقد بلغت نسبتها 9.8%.
- بلغ عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 3.5 عامل لكل مائة عامل، بواقع 3.7 عامل للذكور و 2.1 عامل للإناث.
- بلغ مجموع الإنفاق السنوي بالدولار الأمريكي (بالألف) على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية 175,282.9



- دولار أمريكي بواقع 128,762.6 دولار في الضفة الغربية، و 46,520.3 دولار أمريكي في قطاع غزة
- قدر الإنفاق السنوي للأسر الفلسطينية على مجموعة من الخدمة التكنولوجية ووسائل الاتصال ،حيث يقدر بنحو 526 مليون شيقل أي بمعدل شهري 55 شيقل للأسرة.
 - 175 مليون دولار مجموع الإنفاق السنوي على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية .
 - هناك توقع حدوث زيادة في عدد المهندسين العاملين في هذا القطاع ليصل إلى 20 ألف وظيفة وذلك من خلال استراتيجيات الإنماء،بالإضافة إلى احتمال ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% خلال السنوات الخمسة القادمة من خلال شراكة عملية بناءة مع الحكومة.
 - هناك تعهدات من شركات عالمية أعربت من خلالها عن رغبتها في الاستثمار فذ هذا القطاع تصل قيمتها إلى حوالي 10 ملايين\$،بالإضافة إلى انضمام الدول المانحة لإطلاق مشاريع (Call Center) ومراكز للتدريب مجهزة بأحدث التكنولوجيا (information technology training centers).
 - بلغت القيمة المضافة لقطاع الخدمات (331.9) مليون\$.
- لهذه الأسباب وعوامل أخرى كثيرة تتعلق بمحدودية الموارد في الاقتصاد الفلسطيني وتعهدات الدول المانحة بتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع التكنولوجيا كقطاع جديد واعد في الضفة الغربية وقطاع غزة .
- يتوجب على المخطط الفلسطيني من قياس الإنتاجية الحدية لرأس المال للقطاعات المختلفة حتى يتمكن من توجيه الاستثمارات التوجيه الأمثل حسب إنتاجيتها الحدية ،وعلى سبيل التمثيل تم اختيار قطاع التكنولوجيا لقياس الإنتاجية الحدية لرأس المال من خلال اختيار نموذج كالدور (Kaldor) للتنمية بعد مقارنته بكثير من النماذج التنموية الناجحة مثل نموذج كالسكي (kaleski) و نموذج (F.harold, D.domar).

النموذج المقترح:



قد يكون هذا النموذج لكالدور (Kaldor) أفضل وابطس النماذج المستعملة و الحديثة في توجيه الاستثمارات للنمو الاقتصادي الذي يمكن أن ينطبق على الأراضي الفلسطينية، حيث يؤكد هذا النموذج على العلاقة بين التقدم التكنولوجي وحجم الاستثمار من خلال قياس الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في قطاع التكنولوجيا والتي عبر عنها كالدور (Kaldor) بالمعادلة التالية:

$$\text{الإنتاجية الحدية لرأس المال} = \text{نسبة رأس المال} \times \text{الإنتاج}$$

فإن التقدم التكنولوجي كما عبر عنه كالدور يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال ومن ثم إلى زيادة الاستثمار، ولكن إلى مستوى يجب أن تكون فيه حجم الاستثمار أقل من حجم التطور التكنولوجي، أما إذا زادت الاستثمارات الرأسمالية على التقدم التكنولوجي فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال سوف تنخفض عن السابق.

تطبيقات النموذج:

من خلال سلسلة إحصائية زمنية للسنوات 2000-2006 وجدنا الإنتاجية الحدية التالية:

$$\text{عام 2000} = 0.315$$

$$\text{عام 2001} = 0.207$$

$$\text{عام 2002} = 0.247$$

$$\text{عام 2003} = 0.268$$

$$\text{عام 2004} = 0.251$$

$$\text{عام 2005} = 0.241$$

$$\text{عام 2006} = 0.193$$

علما بان النتائج تتطابق مع ما سبق من فرضيات وهي انخفاض الإنتاجية الحدية في فلسطين نتيجة للعوامل التي تم ذكرناها سابقا فإن الإنتاجية الحدية لقطاع التكنولوجيا و الاتصالات مثلها مثل الأداء الاقتصادي الفلسطيني في انخفاض حيث انخفضت من 0.315 لعام 2000 إلى 0.193 لعام 2006 وذلك يرجع لنفس الأسباب سابقة الذكر.

كغيره من مكونات الاقتصاد الفلسطيني يعاني الاستثمار من العديد من المشاكل والمعوقات المتنوعة والذب نتج عنها هذا التدهور السريع والمتواصل كما و نوعا مما أثر سلبيا على هيكل الاقتصاد الفلسطيني وساعد بجانب الممارسات الإسرائيلية في إحداث التشوهات الهيكلية



الذي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاعات معينة دون القطاعات الأخرى الاستثمار.

من الجدول رقم (3) المذكور عالياً يمكن معرفة مدى التراجع الحادث في حجم الاستثمار والناتج بالأساس عن الانخفاض الحادث في إجمالي الادخار المحلي، كما وتظهر نسبة التغير في حجم الادخار لعام 2000 عام بداية انتفاضة الأقصى بحيث بلغت نسبة التغير في الاستثمار 4% فقط أما في عام 1999 عام ما قبل بداية انتفاضة الأقصى قد وصلت نسبة التغير إلى ما يزيد 34%، وبعد مرور ست سنوات على انتفاضة الأقصى أي في عام 2006 بلغ التغير 1% فقط وبنظرة بسيطة إلى الحالة الاقتصادية الفلسطينية يمكن إرجاع هذا التدهور الحادث في حجم المدخرات إلى الأسباب التالية:

1- ارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف المعيشة الناتجة عن العديد من الأسباب منها زيادة عدد الحواجز و الإغلاق المتكرر وشبه الدائم لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وزيادة تكاليف المواصلات، وعليه فإن الإذخارات الموجهة عبر المؤسسات المالية ستتضاءل.

2- انعدام وضوح البيئة الاستثمارية الملائمة للاستثمار والتي تكاد تكون معدومة نظراً لغياب الاستقرار السياسي وغياب القوانين المتخصصة و الحصار الدائم المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية .

أن التغير النسبي في إجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي تناقص مع بدء الانتفاضة عام 2000 لينخفض من 31.5% من إجمالي الناتج المحلي ليصل 19.3% عام 2006 وهذا الانخفاض ملحوظ من خلال الجدول رقم (3).

وبنظرة إلى التغير في الناتج المحلي والتغير في الاستثمار والتغير في الادخار نلاحظ وجوب العلاقة طردية بين هذه المتغيرات الثلاثة (الدخل. الادخار و الاستثمار) حيث انخفضت نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي بانخفاض قدره 8% أما التغير في الادخار فكانت بانخفاض مقداره 7% أما التغير في إجمالي الاستثمار انخفض بمقدار 27% لعام 2006.

كما يتضح أيضاً من جدول رقم (3) إن نسبة التغير في الناتج المحلي قد بلغت اعلى ارتفاع لها عام 1997 لتصل إلى 12.6% ثم بدأت بالانخفاض مع بدء الانتفاضة ولوحظ أن عام 2003 عام الهدنة ما بين الحكومة الإسرائيلية و السلطة الوطنية الفلسطينية قد ارتفع الناتج المحلي بما نسبته 12% أما التغير في الادخار بلغ أكبر ارتفاع عام 1999 عام ما قبل الانتفاضة حيث بلغ 34% ومع بدء الانتفاضة في العام التالي أي عام 2000 انخفض الناتج المحلي الفلسطيني من 4511.7 لعام 1999 إلى 4261.1 وذلك بنسبة تغير انخفضت من 5% إلى -8% لنفس الفترة الزمنية، وكذلك الحال للتغير في إجمالي الاستثمار حيث بلغ عام 1999 بلغ 25% لتصل إلى -28.6% وبلغت نسبة الانخفاض -39.5% في العام التالي أي عام 2001 وهكذا لوحظ التغير في الدخل يغير كل من الادخار



و الاستثمار تماشياً مع النظرية الاقتصادية بان الادخار و الاستثمار دوال الدخل أي أن أي تغير في حجم ونمو الدخل يجب أن ينعكس على كل من الادخار و الاستثمار .
شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تغييراً في المفاهيم الاقتصادية العالمية في ظل التطور المتزايد في التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات و استعمالاتها على جميع المستويات المعيشية ، وتزايد تشابك المصالح الاقتصادية بين دول العالم، والتي تجاوزت الحدود الجغرافية بما في ذلك حركة رؤوس الأموال ومصادر الطاقة وافتتاح السوق، وكذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم عامة، وفي فلسطين خاصة في ظل انتفاضة الأقصى.

وقد انعكست هذه التحولات على الأسواق المحلية والإقليمية بشكل عام، مما استدعى إحداث الكثير من التغيرات في دور كل من القطاع العام والخاص في التنمية، وهذه التطورات كانت أوسع وأعمق من أن تستوعبها بنية الاقتصاد الفلسطيني التبعي⁷ نظراً للزمن القصير الذي استغرقت هذه التطورات، ولضراوة الهجمة الإسرائيلية لتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني والذي كان يعاني في الأساس من هزال دائماً باعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي. تشهد الفترة الراهنة نشاطات مكثفة وتزدحم الأجندات بمؤتمرات وملتقيات اقتصادية ومالية واستثمارية عديدة في فلسطين والمنطقة العربية فعلي الصعيد المحلي شهدت وتشهد فلسطين نشاطات عديدة وتظاهرات اقتصادية واستثمارية مختلفة.

فبعد انفضاض مؤتمر فلسطين للاستثمار بمدينة بيت لحم في الثالث الأخير من أيار الماضي 2008/5/28 الذي شهد حضوراً دولياً وإقليمياً لافتاً عقدت بمدينة أريحا في تشرين أول المؤتمر الثالث للحوار الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص.
ولكن تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال 2006 بالتطورات السياسية المحلية التي ألفت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص والتي اكان من ابرز سماتها ما يلي:
التراجع الحاد في مجمل الحسابات القومية كما هو موضح في بعض الحسابات في جدول رقم (3).

- 1- قطع المعونات والمساعدات لمصاحب لانخفاض الإيرادات الضريبية لتتخف من 21.14% عام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2000 لتصل إلى 7.34% عام 2001 وتستمر في التذبذب لتصل في عام 2006 إلى 8.15%
- 2- وارتفاع مستويات البطالة لتبلغ 25.2% لعام 2001 بعد أن كانت عند معدل 14.1% عام 2000 وهكذا إلى أن وصلت إلى 23.6% لعام⁸ 2006.

⁷ يسمى الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد تبعي نتيجته لتبعيته التاريخية للاقتصاد الإسرائيلي.

⁸ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر 2006، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة (2006-2000).

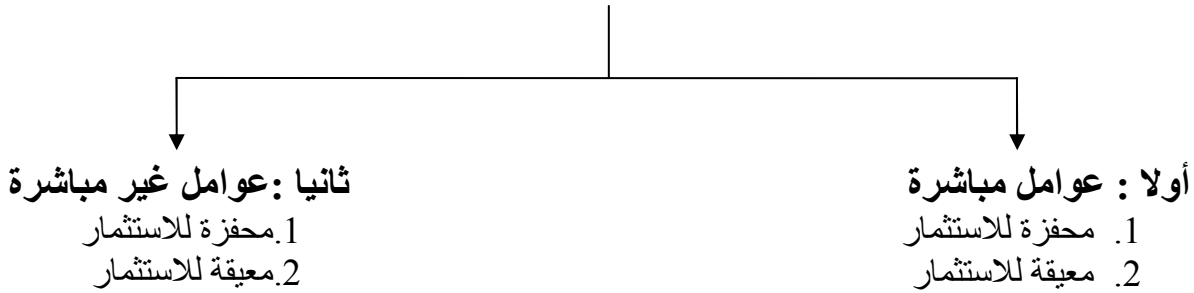


3- تشديد القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع، مما ترتب عليها تراجع في الإيرادات الضرائب الحكومية ومن ثم تراجع مستويات السيولة في الاقتصاد مما حال دون إنعاش القطاع الخاص.

العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين

بعد كل ما سبق أصبح من الضروري تحديد ومعرفة جميع العوامل التي تؤثر على الاستثمار في فلسطين لنستطيع عكس لواقع الاستثماري في إطار التغيرات السياسية و الاقتصادية التي تمر بها المنطقة وخصوصا أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية و حالت الانقسام والتشتت المفروضة على الشعب الفلسطيني .
يمكن تحديد هذه العوامل كالتالي:

العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين



أولاً : العوامل المحفزة للاستثمار في فلسطين :

ويمكن تقسيمها إلى عوامل مباشرة و عوامل غير مباشرة كالتالي:
العوامل المباشرة:

بعد النظر 'إلى جميع المؤشرات و النشاطات الاقتصادية المختلفة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية تمكنا من تحديد هذه العوامل ورصدها في:
1. توافر الأيدي العاملة الماهرة .



2. حاجة الاقتصاد الفلسطيني للاستثمار نظرا لحدائته واعتماده على الواردات لتغطية معظم احتياجاته الاستهلاكية تقريبا من الخارج .
3. وجود رجال أعمال فلسطينيين من أصحاب رؤوس الأموال في المهجر و الشتات ممن لهم الرغبة للعودة إلى فلسطين .
4. الدعم الدولي للإنشاء مناطق صناعية في فلسطين للنهوض بالوضع الاقتصادي الفلسطيني نتيجة لجمود الوضع السياسي السائد في المنطقة و تأسيس قاعدة سلام اقتصادي بدل حق العودة.
5. إنشاء وتأسيس سوق فلسطين المالي في مدينة رام الله بقرار رئاسي عام 1995 .

العوامل غير مباشرة:

1. زيادة عدد المؤتمرات المساهمة في إبراز الفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين وزيادة الوعي الاستثماري الدولي و المحلي.
2. سن التشريعات القانونية الخاصة بالسوق المالي وبالأوراق المالية دون تباطؤ وتوفير البيئة القانونية بإقرار بعض القوانين وأنظمة السوق والتعليمات التي يتم إيصالها إلى جميع الجهات المعنية.
3. تسويق الأسهم الفلسطينية في الأسواق الخارجية، لاسيما الأسواق المالية الخارجية التي توجد فيها جالية فلسطينية كبيرة مثل الأسواق الخليجية.
4. الإعفاءات الضريبية (فترة السماح) ومنح مزيدا من الامتيازات التي تمنحها السلطة للمستثمرين وخاصة الأجانب من أجل التغطية على المخاطر السياسية والاقتصادية في فلسطين.
5. قانون تشجيع الاستثمار و التي يعد من أفضل قوانين الاستثمار وأكثرها مرونة في دول الجوار.

ثانيا : العوامل تعيق الاستثمار في فلسطين:

ويمكن تقسيمها إلى عوامل مباشرة و عوامل غير مباشرة كالتالي:
العوامل المباشرة المعوقة الاستثمار:

1. الوضع الفلسطيني الداخلي المتأزم و تداعيات الانقسام الداخلي القائم بين قطاع غزة و الضفة الغربية والافتقار إلى الوحدة الفلسطينية.
2. إغلاق جميع المنافذ و المعابر الدولية و المحلية يعد من ابرز أوجه الأزمة الاقتصادية حيث أوقفت جميع حركة الأفراد و البضائع والخدمات ووصلت أخيرا إلى وقف حركة الأموال وخصوصا للشيقل الإسرائيلي.
3. توقف الكثير من مصانع قطاع غزة عن العمل بسبب نقص أو انقطاع المواد الخام، والتي ارتفعت أسعارها بحيث تجعل استمرار الإنتاج في معظم الأحيان خيارا غير مجديا من الناحية الاقتصادية.



4. غياب التمويل الذي يشكل عصب النشاط الاقتصادي ويسهم تقلصه في استمرارية الشلل الذي تشهده فروع عديدة من الأنشطة الاقتصادية.
5. منع دخول المواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة مما ساهم في هجرة الصناعات , ولعل من ابرز نماذج الصناعات المهاجرة ما فقدته منطقة غزة الصناعية التي تعد أول مشروع استثماري استهدف تنمية وتطوير الصناعات التصديرية وتنظيم أعمالها , فاضطروا أصحاب هذه المصانع لفتح مشاريع جديدة أو العمل في مشاريع قائمة في دول مختلفة منها مصر و الأردن .
6. شبه استحالة الاستثمار الخارجي في قطاع غزة نتيجة لما يخلقه الحصار المفروض على القطاع , فكل ما يدخل قطاع غزة هو المواد الأساسية الاستهلاكية إضافة إلى الحد الأدنى من المواد البترولية.
7. عراقيل الاحتلال الإسرائيلي التي يفرضها على ارض الواقع وبالتحديد على حركة السلع و الأفراد , و الإغلاقات المستمرة للمعابر.
8. صغر حجم سوق فلسطين للأوراق المالية مما يعيق جذب الاستثمارات الأجنبية ويحد من فعالية سوق الأوراق المالية في للمساهمة في استثمارات التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية والتجارية والبنية التحتية مما يعكس عدم فاعلية دور سوق فلسطين للأوراق المالية في التنمية الفلسطيني.
9. البيروقراطية الزائدة في القطاع الحكومي مما يعيق تسريع عمل الإجراءات القانونية و الإدارية مثل حصول المستثمر على التراخيص اللازمة والتسجيل في الدوائر المعنية بالاستثمار.
10. هجرة أصحاب رؤوس الأموال والاستثمارات إلى الخارج, حيث أصدرت الغرفة التجارية حديثا لمحافظة غزة تقريرا يفيد أن حجم الأموال المهاجرة تقدر بنحو 50 مليون دولار وربما تجاوزت أكثر من ذلك , مما عكس ذلك حالة من الإحباط في الوسط الاستثماري في فلسطين وعكست ضعف الثقة في الاقتصاد الفلسطيني وبالمناخ الاقتصادي والسياسي السائد حاليا .
11. محدودية الشركات وقلة رأس مالها, مما أعاق إمكانية إدراجها بسوق المال الفلسطيني مما يجعل الفرصة أمام المستثمر محدودة.
12. التعثر في عملية التسويق المحلي , ومحدودية إذا لم يكن انعدام القدرات التصديرية للسوق الفلسطيني.
13. ارتفاع أسعار الفائدة التي البنكية كان لها اثر سلبي على حركة السوق و الأدوات المالية , فيما أن أسعار الفائدة الممنوحة تسهم ايجابيا باجتذاب المودعين .
14. صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية, مما يرفع تكلفة العملية الإنتاجية والمديونية, (2) 190 ألف شخص في الأراضي الفلسطينية يحتاجون لخدمات



- الإقراض الصغير) و90% من أصحاب المشاريع الصغيرة ومجالات العمل التجاري والخدمي يعانون من عدم القدرة على الحصول على الخدمات المالية.
15. صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية، مما يرفع تكلفة العملية الإنتاجية والمديونية.
16. ضعف الاستثمار في قطاع الأراضي والعقارات ومنع دخول مواد البناء إلى قطاع غزة.
17. إيقاف إسرائيل التعامل بالكود الجمركي⁹ لقطاع غزة وهو ما يعني عملياً منع مواطني قطاع غزة من الاستيراد والتصدير عبر الموانئ الإسرائيلية سترتب عليه نتائج وأثار خطيرة على اقتصاد قطاع غزة وبالتحديد على عمليات الاستيراد و التصدير .

العوامل الغير مباشرة التي تعيق الاستثمار :

1. انسداد الأفق السياسي وضبابيته، فالدول المانحة لن تقدم المساعدات المالية لمنطقة غير مستقرة سياسياً أو اقتصادياً وان قدمتها لن تقدمها لمشاريع إنتاجية وتقتصرها على مساعدات إنتاجية لتعمل على تحويل الشباب المنتج إلى شباب متسول فقط.
2. البعد الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فالاقتصاد الفلسطيني لا يحتمل فصلة في منطقتين جغرافيتين داخل الوطن الواحد، فعزل الضفة عن القطاع استدعو إلى استنكاف المستثمرين عن التطلع لإقامة أي نشاط استثماري في الأراضي الفلسطينية.
3. ضعف الوعي الاستثماري وضعف العناية بصغار المستثمرين، وتعزيز ثقافة الاستثمار في الأسواق المالية.
4. ضبابية المصادقية والحكم الرشيد في إدارة الاستثمارات.
5. عدم استكمال البيئة القانونية الملائمة من خلال إقرار كافة القوانين المتعلقة بالاستثمار .
6. هجرة العنصر البشري الذي اكتسب خبرة متزايدة عبر السنوات الذي أمضاها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي سترتب على ذلك المزيد من التداعيات السلبية على الحياة الاستثمارية.
7. الفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية.
8. ضعف منافسة المنتج المحلي.
9. هدر الأموال العامة بسبب هشاشة النظام الرقابي الإداري وضعف كفاءته،

⁹ (الكود الجمركي عبارة عن رمز رقمي في كمبيوتر دائرة الجمارك الإسرائيلية، تتم على أساسه عملية التخليص الجمركي (التصريح عن البضائع وإتمام الإجراءات الجمركية عليها).



10. وعدم التزام الحكومة بالشفافية الكاملة في كل الإجراءات (الإدارة المالية والتوظيف).
 11. إهمال تطوير قطاع التمويل التاجيري، حيث يوفر هذا القطاع مبالغ مالية كبيرة يفترض استثمارها في الأنشطة الرئيسية للشركة كما أن هذا القطاع يجنب المستأجر تكلفة الإقراض من البنوك ومخاطره.
 12. ضعف التفاعل مع المؤسسات المحلية والعربية ذات العلاقة بما يخدم الاقتصاد الوطني.
 13. غياب النظام القضائي في فلسطين وفرض سيادة القانون وإصلاح الجهاز القضائي
 14. عدم استكمال التشريعات الاقتصادية وتحديثها وضرورة إتباع سياسات اقتصادية ومالية سليمة مستفيدين من الدعم المالي الكبير الذي وعدت به الدول المانحة في مؤتمر أنا بوليس.
 15. محدودية دور شركات الوساطة المحلية يعد أساسيا في تفعيل النشاط الاستثماري في قطاع الأوراق المالية.
 16. تبديد الموارد العامة في غير أبواب الصرف القانونية.
 17. محدودية ارتباط السوق المالية الفلسطينية بالأسواق الخارجية .
 18. ضعف الدخل وزيادة نسبة الفقر ومن انخفاض الاستهلاك مما يترتب علي انخفاض الإنتاج.
 19. ضعف البنية التحتية الملائمة كشبكات الكهرباء والمياه والشوارع .
 20. صرف المساعدات الخارجية لتغطية النفقات الحكومية كالرواتب، كما أنها ذات طابع إغاثي، وبالتالي يكون هناك جزءا ضئيلا من هذه المساعدات يخدم البيئة الاستثمارية .
 21. حجة الأمن التي تتبعها السياسة الإسرائيلية تعمل على تشديد الإجراءات المتبعة على المعابر الأمر الذي يؤدي إلى إتلاف البضائع ورفع التكلفة وزيادة الخسائر .
 22. الجمارك الإسرائيلية لا تعترف بالاتفاقية الأوروبية الفلسطينية والتي تعفي فيها الواردات الفلسطينية من الجمارك .
 23. عدم توفر قواعد تكنولوجية حديثة في الأراضي الفلسطينية .
 24. سيطرة و إدارة شركة "باد يكو للاستثمار" على سوق فلسطين للأوراق المالية يمنع الكثير من الشركات المساهمة المحلية من إدراج أوراقها المالية في السوق بسبب الخوف من تصرفات احتكارية قد تصدر عن شركة باد يكو كمتصرف وحيد في السوق قد تضر باستقلالية السوق.
- لاشك إن خصوصية الواقع الفلسطيني وحساسية الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها فلسطين تجعل منها منطقة بحاجة إلى بذل أضعاف الجهود



المبذولة في أي مكان آخر لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقة وشاملة للنهوض بالواقع الاقتصادي .

النتائج:

- نعرف مسبقا بالعلاقة الطردية بين الاستثمار والنتاج المحلي الإجمالي وبالتالي ،عند زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي فان الإنتاجية الحدية لرأس المال سوف تزيد والعكس صحيح. وهذا ما يفسره زيادة العلاقة بين التقدم التكنولوجي والاستثمار.

- نستنتج من تطبيق النموذج أن الإنتاجية الحدية لرأس المال التي يجب أن تزداد مع مرور الأعوام ،وذلك لزيادة حجم الاستثمار وقيمة الناتج المحلي الإجمالي. إلا انه منذ بداية عام 2003 بدأت بالانخفاض نتيجة للسباب الواردة في الدراسة وهذا ما أثر على انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمار.

- تدني مستويات الإنتاجية الحدية والزيادة في حجم النفقات الجارية المترافق مع انخفاض حجم النفقات التطويرية للموازنة العامة كان له الأثر الأكبر على مستوى التنمية الفلسطينية وهذه النتائج السابقة تتماشى و الفرضيات القائم عليها البحث.

- كان لحالة الانقسام الفلسطيني الأثر على انخفاض حجم الاستثمارات وتعطيل جذبها و استيعابها داخل الاقتصاد الفلسطيني و بالتحديد تعطيل كافة مشاريع البني التحتية لقطاع غزة وهذه النتيجة متماشية مع الفرضية البحثية الثانية.

-أما أداء سوق فلسطين و انعكاس تدهور حجم الدخول ولانقسام الحادث فليس بأحسن حال من الاقتصاد الكلي الفلسطيني وهذا متطابق مع الفرضية الثالثة والقائمة على انخفاض حجم استثمارات بأنواعها انعكس سلبا على أداء سوق فلسطين للأوراق المالية و في قدرته على جذب الاستثمارات .



التوصيات:

- بعد التوصل إلى هذه النتائج لابد لنا من تحديد توصياتنا والتي تتمثل في:
- الإسراع في إعادة اللحمة ما بين شطري الوطن على قاعدة لا غالب ولا مغلوب وذلك باستيعاب جميع الأطراف بان المستفيد الأول من الحالة التي نعيشها هو الاحتلال و فقط الاحتلال.
 - ضرورة تهيئة المناخ القانوني و التشريعي العام من خلال لإيجاد بيئة توجيهية وتنظيمية في مجال تكنولوجيا المعلومات وإيجاد بنية مواتية وفرص متكافئة للمؤسسات التجارية بشكل عام وذلك لاجتذاب الاستثمارات في هذا القطاع.
 - على المخطط الفلسطيني تحديد الإنتاجية الحدية لجميع القطاعات لمعرفة لأكثرها كفاءة لتوجيه الاستثمارات الوطنية بشقيها الخاص و العام.
 - توفير الدعم بالوسائل و الموارد المتاحة للقطاعات ذات الإنتاجية الحدية المنخفضة وذلك لتشجيع وجذب المستثمرين لهذه القطاعات لرفع كفاءتها الإنتاجية.
 - وضع المزيد من سياسات لإيصال التكنولوجيا إلى جميع فئات المجتمع بأسعار تتناسب مع دخل الفرد لما لها من انعكاس على التنمية.
 - التسريع في إنشاء البنية التحتية العامة لتحفيز الاستثمارات في الاقتصاد و بالتحديد قطاع التكنولوجيا.
 - بالنسبة للقطاع الخاص ،زيادة الاستثمار فيه وتحفيز القطاع الخاص العربي والإقليمي للاستثمار في فلسطين.
 - الاستفادة من الدعم الدولي لمساهمة إقامة المعارض الوطنية والدولية.
 - الاستثمار في المشاريع كثيفة المعرفة، والاستثمار في المقدرة الاستيعابية للتكنولوجيا.



قائمة المراجع:

أولا قائمة الكتب

- البطل، منى محمد ابراهيم. إدارة المؤسسات المالية والتمويل. ط 1، جامعة السويس، 2008
- حبش، محمد محمود. الأسواق المالية وأدواتها المشتقة (تطبيقات عملية)، ط 1، 1998
- الحناوي، محمد صالح. تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية، 2006
- حنفي، عبد الغفار. أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية (أسهم، سندات، وثائق استثمار، الخيارات)، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2005
- حنفي، عبد الغفار. الإدارة المالية المعاصرة: مدخل اتخاذ القرارات، الاسكندرية، الدرا الجامعية، 1991
- حنفي، عبد الغفار. البورصات: أسهم، سندات، وثائق، استثمار، خيارات، الدار الجامعية، 2005
- خربوش، حسني علي، عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة. الأسواق المالية: مفهوم وتطبيقات، عمان، دار زهران، 1998
- رمضان، زياد. مبادئ الاستثمار المادي والحقيقي. ط 4، 2007
- السيد علي، عبد المنعم، ونزار سعد الدين العيس. النقد والمصارف والأسواق المالية. ط 1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004
- الشمري، ناظم محمد نوري، أحمد زكريا صيام وظاهر فاضل البياتي. أساسيات الاستثمار العيني والمادي، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، 1999
- مطر، محمد. إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية. ط 2، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999
- هندي، منير ابراهيم. إدارة المنشآت المالية وأسواق رأس المال (بنوك تجارية، بنوك إسلامية، صناديق الاستثمار، شركات تأمين، أسواق الأوراق المالية، أسواق المشتقات)، الاسكندرية، نشأة المعارف، 2008
- هندي، منير ابراهيم. أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار. الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008



- هندي، منير ابراهيم. الإدارة المالية: مدخل تحليل معاصر. الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008
- هندي، منير ابراهيم. الأوراق المالية وأسواق رأس المال، الاسكندرية، نشأة المعارف، 1997
- هندي، منير ابراهيم. الفكر الحديث في الاستثمار. ط 3، الاسكندرية، نشأة المعارف، 2008
- الهوري، سيد، ونادية أبو فخر. الأسواق والمؤسسات المالية. جامعة عين شمس، 2001-2002
- ثانيا قائمة التقارير و المنشورات الأخرى:
- التقرير السنوي الثاني عشر، سلطة النقد الفلسطينية-2006.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية. www.mtit.gov.ps/2008.
- اتحاد شركات أنظمة المعلومات، بيان صحفي، الخميس 21/شباط/2008.
- تقرير بكار حول توظيف التكنولوجيا لخدمة مكافحة الفقر المطلوب بدأ التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- نتائج مسح قطاع الأعمال التكنولوجية المعلومات والاتصالات، 2008، مركز الإحصاء الفلسطيني 03/12/2008
- التقرير السنوي الثاني عشر، سلطة النقد الفلسطينية-2006.
- اتحاد شركات أنظمة المعلومات، بيان صحفي، الخميس 21/شباط/2008.
- تقرير بكار حول توظيف التكنولوجيا لخدمة مكافحة الفقر المطلوب بدأ التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- الموازنة العامة للسنة المالية 2003، رام الله، 2003
- الموازنة العامة للسنة المالية 2004، رام الله، 2004 .
- الموازنة العامة للسنة المالية 2005، رام الله، 2005
- مجلة المراقب: الصادرة عن معهد الأبحاث السياسية والاقتصادية ماس أعداد مختلفه.
- مجلة سوق المال الفلسطيني، أعداد مختلف، 2007-2008
- نتائج مسح قطاع الأعمال التكنولوجية المعلومات والاتصالات، 2008، مركز الإحصاء الفلسطيني 03/12/2008
- تشرات مختلفة. وزارة الاقتصاد الوطني 2008،
- واقع المصارف في فلسطين، ورشة عمل لمركز الميزان لحقوق الانسان، 10-12-2007.
- واقع الاستثمار وتطلعاته في فلسطين، شعبان عبد الحميد، جنين، 2005 .
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية. www.mtit.gov.ps/2008.
- . www.america.gov/st/mideast